

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض احكام قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر :

القانون الآتى نصه

(المادة الاولى)

تستبدل عبارة (التجمعات السكانية) بعبارة (المناطق السكنية) أينما وردت فى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، كما يستبدل بنص المادة (١٤) من ذات القانون النص الآتى :

المادة (١٤) :

يهدف (صندوق حماية البيئة) المنشأ بجهاز شئون البيئة بموجب هذا القانون ، إلى تمويل الأنشطة والدراسات والمشروعات البيئية لدعم جهود الدولة فى مجال حماية البيئة والشروات الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تمويل المشروعات الرائدة والتجريبية ، وإعداد الدراسات اللازمة للبرامج البيئية ، ومراجعة دراسات تقييم الأثر البيئى ، والمشاركة فى تمويل مشروعات حماية البيئة ومكافحة التلوث ، طبقاً للأولويات البيئية التى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

(المادة الثانية)

يضاف بندان جديدان برقمي (٤١ ، ٤٢) إلى نص المادة (١) من قانون البيئة المشار إليه ، كما تضاف ثلاث مواد جديدة إلى ذات القانون بأرقام (١٤ مكرراً و ٤٠ مكرراً و ٨٦ مكرراً) نصورها الآتية :

المادة (١) :

٤١ - **المكاهير** : منشآت لمعالجة المخلفات الزراعية بتحويلها إلى فحم نباتي.

٤٢ - **التجمع السكني** : مجموعة المباني السكنية والخدمية والترفيهية طبقاً للمخطط التفصيلي المعتمد ، وذلك وفقاً لقانون البناء المشار إليه .

مادة (١٤ مكرراً) :

تتكون موارد صندوق حماية البيئة مما يأتي :

- ١- المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق .
- ٢ - الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الجهاز بما يتفق مع أغراض الصندوق .
- ٣ - عائد المشروعات الرائدة والتجريبية ومقابل إعداد الدراسات والاستشارات التي يمولها الصندوق في مجال حماية البيئة ، وتنفذ من خلال وزارة البيئة والجهات التابعة لها ، أو بالمشاركة مع الجهات الحكومية أو قطاع الأعمال العام ، أو الهيئات الوطنية والأجنبية ، أو الجمعيات الأهلية .
- ٤ - موارد الصندوق المنصوص عليها في قانون المحميات الطبيعية المشار إليه .
- ٥ - مستقابل منح التصاريح بحق الانتفاع أو ممارسة الأنشطة في نطاق المحميات الطبيعية .
- ٦ - حصيلة رسوم الترخيص بالاشتغال بالأعمال البيئية وشهادات اعتماد الخبراء ، وبيوت الخبرة المنصوص عليها بالمادة (١٣ مكرراً) من هذا القانون .

٧ - مقابل المصاريف الإدارية اللازمة لمراجعة دراسات تقويم الأثر البيئى والمعائنات والقياسات بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه مصرى عن كل دراسة أو معاينة أو قياس ، ويصدر بتحديد فئاتها قرار من وزير البيئة بعد موافقة مجلس إدارة الجهاز .

٨ - حصيلة رسوم الموافقات والتصاريح البيئية التى يصدرها جهاز شئون البيئة بما فى ذلك الموافقات الخاصة بتداول أو استخدام الفحم بما لا يتجاوز ١٪ من قيمة سعر طن الفحم المستخدم ، ويصدر بتحديد فئات هذا الرسم قرار من وزير البيئة بعد موافقة مجلس إدارة الجهاز .

٩ - الغرامات التى يحكم بها ، والتعويضات التى يتفق عليها أو يحكم بها عن الأضرار التى تصيب البيئة ، وتودع فى الصندوق على سبيل الأمانة والمبالغ التى تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التى تصيب البيئة .

١٠ - عائد استثمار موارد الصندوق طبقاً لما يقرره مجلس إدارته .

ويكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل الفائض من سنة إلى أخرى .
وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة فى مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات .

مادة ٤٠ مكرر :

يحظر استيراد الفحم الحجري أو البترولى ، أو تداولهما أو استخدامهما ، دون موافقة من جهاز شئون البيئة طبقاً للاشتراطات والمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويلتزم القائمون على استيراد أو تداول أو استخدام الفحم الحجري أو البترولى باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لعدم وقوع أى أضرار بالبيئة ، وذلك على النحو الموضح باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨٦ مكرراً :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تزيد على خمسة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤٠ مكرراً من هذا القانون ، وفي حالة العود تقضى المحكمة بالعقوبتين معاً .

كما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ مكرراً من هذا القانون ، وفي حالة العود تقضى المحكمة بالعقوبتين معاً .

وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة الفحم المضبوط والآلات والأدوات ووسائل النقل مما استخدم في ارتكاب الجريمة ، وإزالة أسباب المخالفة في المدة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة وإلا قامت بإزالتها على نفقة المخالف .
وللمحكمة ، فضلاً عما تقدم ، أن تقضى بوقف النشاط ، أو غلق المنشأة ، أو إلغاء الترخيص .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م) .